

Distr.
LIMITED

TD/B/50/L.5/Add.1
10 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخمسين

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

المقرر: السيد فرانسوا ليحيه (فرنسا)

المتكلمون:

الموظف المسؤول عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية
تايلند عن مجموعة الـ ٧٧ والصين
إيطاليا عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة
جمهورية إيران الإسلامية
النرويج
إندونيسيا
الجزائر
إثيوبيا
نيكاراغوا
كوبا
الأرجنتين عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
عمان عن المجموعة الآسيوية والصين
زيمبابوي عن المجموعة الأفريقية
الصين
الهند
الولايات المتحدة الأمريكية
جمهورية كوريا
بنغلاديش
بيلاروس
الاتحاد الروسي

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسَل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax. No. 907 0056, Tel.No. 907 5656/1066

الترباط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإجمالي: تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على المجلس للنظر في هذا البند من جدول الأعمال:

تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٣، والعرض العام (UNCTAD/TDR/2003).

٢ - قال الموظف المسؤول عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية عند عرضه هذا البند من جدول الأعمال إن التجارب الأخيرة تبين أن التنمية عملية دورية، ولكن يمكن أن يكون للسياسات الاقتصادية تأثير كبير على شدة الدورة في مختلف البلدان. وقد قدم تقرير التجارة والتنمية تحليلاً لكيفية قيام الاقتصادات النامية في آسيا، بخلاف ما فعلته بلدان المناطق الأخرى في العالم النامي، بتخفيض شدة هذه الدورات وكيفية نجاحها في تضيق الفجوة مع البلدان المتقدمة. وكان من بين الأسباب ارتفاع مستوى الاستثمار الإنتاجي وزيادة استقراره، وهو ما تأثر بدوره تأثيراً كبيراً ببيئة مواتية أكثر من غيرها للاستثمار في أكثر القطاعات الصناعية نشاطاً، لاسيما لتوافر شروط نقدية أكثر ملاءمة. فهناك بلدان عديدة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا تواجه عملية تخفيض للتصنيع سابقة لأوانها نتيجة لعدم كفاية تراكم رؤوس الأموال وعدم ملاءمة هياكل الاستثمار.

٣ - وقال ممثل تايلند، متكلماً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه نظراً لعدم تساوي وتيرة الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات الصناعية، فقد تسبب اختلالات الموازين الاقتصادية الكلية والمالية الحالية في استمرار مرحلة من مراحل نمو الاقتصاد العالمي يسيطر عليها التخبط والبطء. وقد أدى الافتقار إلى تنسيق فعلي للسياسات عند التعامل مع هذه الاختلالات إلى تحركات واسعة للعملة بإمكانها التسبب في عمليات تخفيض لقيمة العملة من أجل المنافسة، مع ما يمكن أن يسفر عنه ذلك من آثار سيئة على الاستقرار النقدي الدولي. كما أن النداءات التي وجهها مؤخراً صندوق النقد الدولي إلى الاقتصادات الصناعية بأن تكون استجاباتها أكثر توسعاً وتعاوناً من أجل التصدي لهذه التوجهات قد أبرزت الحاجة إلى إجراء مراقبة وتنظيم متعددي الأطراف وفعالين تجاه جميع أعضائه، توخياً للاستقرار الاقتصادي العالمي.

٤ - وأضاف أن الأداء الاقتصادي تبين كثيراً على مدى السنتين الماضيتين عبر المناطق النامية، كاشفاً عن الضعف أمام مختلف أنواع الصدمات واختلاف درجات الاستعداد للتصدي لهذه الصدمات. ففي أفريقيا، جاء استمرار ضعف أسعار السلع الأساسية، والافتقار إلى ديناميات النمو الداخلية، وانخفاض مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية ليضيف المزيد من الضعف الهيكلي إلى هذه المنطقة. فاستحال بالتالي على بلدان أفريقية عديدة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي شرق آسيا، لم يكن لضعف الطلب العالمي سوى تأثير محدود حتى الآن، على

الرغم من اعتماد المنطقة على التصدير. وفي المقابل، لم يكن حيز السياسات متاحا أمام معظم الاقتصادات في أمريكا اللاتينية التي سبب الانتكاس العالمي لها صعوبات مالية خارجية. والحالة الراهنة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية تعيد إلى الأذهان الظروف التي كانت سائدة خلال أزمة الديون التي شهدتها الثمانينات.

٥- وقال إن من أهم الدروس المستخلصة من التجارب السابقة أن البلدان النامية تحتاج إلى حيز كاف من السياسات لإدارة إدماجها في الاقتصاد العالمي بطريقة أكثر توازنا. لا بد إذن من إعادة النظر في المشورة المتعلقة بالسياسات التي كانت تقدم في العقد الماضي، والتي كانت تغلب تدفقات الموارد الخارجية على استخدام الموارد الداخلية بأسلوب استراتيجي أشمل. وفي حين أن واضعي السياسات أصبحوا يفهمون الآن أكثر من ذي قبل محددات تقلب تدفقات رأس المال وأسعار الصرف، فقد توقفت مع الأسف الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي. كما أن جدول الأعمال الدولي المتعلق بالسياسات يطالب بإعادة النظر في هذا الموضوع على ضوء الأحداث التي جرت خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانكون. ومعنى التضامن الذي أبدته مجموعة كبيرة من البلدان النامية التي تقف عند مستويات مختلفة من التنمية وتواجه تحديات مختلفة في النظام التجاري، أن الترتيبات والسياسات "المواتية للتنمية" أبرزت الحاجة إلى إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات الخاصة بمختلف المناطق والبلدان. وقد كان، في هذا الصدد، التقييم الوارد في تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٣ لتأثير برامج الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بالاستثمار والتغيير الهيكلي والتجارة إسهاما كبيرا في الحوار الدولي الدائر بشأن السياسات الإنمائية. ولا تزال الأونكتاد المكان الطبيعي لمناقشة التحديات التي تواجه الترابط الاقتصادي العالمي من منظور إنمائي. وقد أصبحت هذه التحديات اليوم أكثر تعقيدا وترابطا مما كانت عليه في أي وقت على مدى تاريخها الذي دام ٤٠ سنة، وكانت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد فرصة محتفى بها لتعزيز دور هذه المنظمة.

٦- وقال ممثل إيطاليا، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة (إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا) إن تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٣ يمكن أن يكون أداة مفيدة لوضعي السياسات، وإن كان الاتحاد الأوروبي لا يوافق على جميع الآراء الواردة فيه. ففي حين أن التغلب على الفوائض المالية واختلالات الاقتصاد العالمي في التسعينات كان أصعب من المتوقع، فهناك بعض الدلالات التي تشير إلى مستقبل أكثر إيجابية من ذلك المذكور في التقرير. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدول الرائدة الجديدة في أمريكا اللاتينية أثارت التفاؤل، وينبغي عدم الاستهانة بأهمية المؤشرات التي تدل على استئناف الشركات لتحقيق الأرباح في الولايات المتحدة. ويمكن أن تلي ذلك قريبا نسبيا زيادة في الاستثمارات والطلب الإجمالي، مما يحسن آفاق المستقبل الاقتصادي للولايات المتحدة وبقية العالم. وفي أوروبا، تجري إصلاحات هيكلية كبيرة من المتوقع أن تساعد على إعطاء دفعة للاقتصاد. ولو أن المحادثات التجارية العالمية توقفت إلى ما لا نهاية، فسيكون هذا أمرا مؤسفا، لأن التقدم على مسار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات في جميع أنحاء العالم وأن يسهم فيه الحد من الفقر.

٧- وأضاف فيما يتعلق بتدابير التصدي للأزمات المالية، أنه لا يمكن، بل ولا يستحسن، إيجاد صيغة واحدة لها. ويمكن أن يسهم تعزيز الأنظمة التحوطية والإشراف على النظام المالي في زيادة الاستقرار المالي، ولكن ينبغي ألا تستخدم الأنظمة والرقابة على التدفقات المالية لاستدامة سياسات غير ملائمة. وتحتاج السياسات الداخلية إلى تصميم يتفق مع الظروف الخاصة بكل بلد، بحيث تعيد الثقة وتضمن عودة الاستقرار المالي إلى سابق عهده. ولم يعر التحليل الوارد في التقرير الاهتمام الكافي لمختلف مراحل التنمية والإدارة الرشيدة. ولا بد من إبراز أهمية التثقيف لاتخاذ القرارات الملائمة بشأن استراتيجيات الاستثمار والتنمية. ويعد تشكيل صفوة من المثقفين ورجال الأعمال، وتجنب "هروب الأدمغة" أمرا حيويا للنجاح في إرساء نمط إنمائي إيجابي. وفي حين أن التقرير قد أوضح عددا من النقاط المهمة في العلاقات بين الاستثمار والنمو، فإن تقييمه للاستثمار الأجنبي المباشر كان حيويا أكثر من المعتاد. وسيتوقف نجاح التنمية على المدى البعيد أيضا على تحسين استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد بينت تجربة شرق آسيا أن للجهود الموجهة نحو الاندماج السياسي والاقتصادي فوائد عديدة على الأقل من حيث زيادة التجارة والاستثمار. وهناك مكاسب ضخمة ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد كان توافق آراء مونتييري وخطة الدوحة للتنمية اللذين يؤيدهما الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا ثمرة لمنظور أوسع وتفاعل أشمل فيما بين أصحاب المصالح.

٨- وقال ممثل الأرجنتين، متكلما باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت على الأرجح أكثر المناطق تضررا من التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي حدث مؤخرا. فقد تلقت المنطقة صدمات عبر قنوات مختلفة: فبعض البلدان شهد انخفاضا في الصادرات والسياحة، في حين أن بلدانا أخرى تضررت تضررا بالغا من انخفاض أسعار صادراتها من السلع الأساسية. ويواجه بعض البلدان ظروفاً عصيبة في الأسواق المالية الدولية. كما أن دخل الفرد في هذه المنطقة قد انخفض في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، ويستشف الركود من إسقاطات عام ٢٠٠٣. وتعتبر الحالة إلى حد ما عن ضعف العديد من بلدان المنطقة أمام الصدمات الخارجية، ولكن النمو كان أصلا ضعيفا منذ سنة ١٩٩٨، أي قبل التباطؤ الذي شهدته البلدان الصناعية الكبرى بوقت طويل، ورغم تكثيف الإصلاحات الاقتصادية خلال التسعينات. وقد اعتبرت هذه الإصلاحات ضرورية للنهوض بعجلة النمو وتقليل أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها، ولكن النتائج كانت مخيبة للآمال. وهناك حاجة الآن إلى إعادة التفكير في تصميم برامج الإصلاح واستراتيجيات التنمية في المنطقة.

٩- وأضاف أن تدهور البيئة الخارجية كشف عن بعض المشاكل الهيكلية التي يتعين التصدي لها من أجل العودة إلى مسار نمو أرقى. ففيما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٧، بلغ متوسط معدل النمو السنوي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣,٥ في المائة، ولم تكن بلدان المجموعة قد أرست الأسس اللازمة لعملية إنمائية تكون لها مقومات الدوام دون حاجة إلى تدفق دائم للموارد الأجنبية. وترتب على ذلك أن أصبح الاستثمار الإنتاجي في الشركات الجديدة غير كاف خلال تلك السنوات. وفي حين أن سياسات إحلال الاستقرار القائمة على سعر الصرف التي كانت تتبع في التسعينات قد نجحت في تخفيض التضخم، فإنها تسببت أيضا في اضطراب سعر العملة،

وفقدان القدرة على المنافسة الدولية، وزيادة الديون الخارجية. وبعد الأزميتين الآسيوية والروسية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، أصبح صافي عملية نقل الموارد سلبياً. وعلاوة على ذلك، فقد ضيقت الديون الحكومية والخاصة المرتفعة نطاق الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية التوسعية. وقد قدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان في عام ٢٠٠٣ أقل منه في عام ١٩٩٧ بنسبة ٢ في المائة. كما أن نصيب الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي هبط إلى أدنى مستوياته منذ عقود، في حين أن معدل البطالة ارتفع خلال التسعينات. ثم إن عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي أضرا بالمناخ الاجتماعي والسياسي في عدة بلدان، مما أعاق بدوره النمو الاقتصادي أيضاً. ولا بد لاستئناف النمو من استراتيجية إنمائية منقحة يكون فيها دور لكل من اقتصاديات السوق والدولة. وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية على الصادرات وكذلك على الطلب الداخلي. ولا بد أيضاً من إيجاد حل دائم للقيود التي تخضع لها موازين المدفوعات، ومشاكل الديون الخارجية. وقد كان فشل المفاوضات التجارية في كانكون مصدراً لقلق بالغ في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم في مجال الزراعة. وينبغي استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن من أجل المجتمع الدولي بكامله.

١٠- وأشار ممثل عُمان، متكلماً باسم المجموعة الآسيوية والصين، إلى أنه رغم وجود بعض التباين في النمو الاقتصادي بين مختلف المناطق دون الإقليمية والبلدان، فقد كانت آسيا نقطة مضيئة في الاقتصاد العالمي، وكانت أسرع المناطق نمواً في العالم في عام ٢٠٠٢. غير أن الظهور المفاجئ للالتهاب الرئوي اللانمطي (سارس) في بداية سنة ٢٠٠٣ تسبب في تباطؤ النمو في عدة اقتصادات في المنطقة. ورغم استمرار الإحساس بالآثار التي خلفها هذا المرض ورائه، فقد أدت سرعة احتوائه وانطلاق الأنشطة الاقتصادية مرة ثانية إلى استعادة الثقة، بحيث سيصبح التأثير الإجمالي على النمو ضئيلاً نسبياً، وهذا دليل آخر على قدرة الاقتصادات الآسيوية على الانتعاش مرة أخرى. لقد صارت المنطقة عنصراً تتزايد أهميته في الاقتصاد العالمي. وستكون آسيا ثانيةً أسرع المناطق نمواً في العالم في عام ٢٠٠٣ على الأرجح، حيث يتوقع أن يكون معدل نموها نحو ٦ في المائة، ويمكن توقع معدل نمو أعلى في عام ٢٠٠٤. ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت في النمو الاقتصادي السريع في المنطقة في عام ٢٠٠٢ الحوافز الاقتصادية الكلية التي عمل بها في الوقت المناسب، واستجابة الحكومات في مجال وضع السياسات عبر المنطقة كلها. وتزايد أهمية تعزيز الطلب الداخلي لتحفيز النمو، كما أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وأوضاع موازين المدفوعات المواتية قد أتاحا الفرصة لزيادة الطلب الداخلي. وعلاوة على ذلك، فقد أدى التوسع الكبير في التجارة بين بلدان المنطقة إلى إعطاء دفعة لدينامية التجارة في المنطقة في عام ٢٠٠٢. وكانت الصين أسرع أسواق التصدير نمواً في المنطقة.

١١- وأضاف أن قدرة الاقتصادات الآسيوية على الانتعاش وسرعة نموها، كما جاء في تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٣، كانا نتيجة للسياسات الناجحة الرامية إلى تعزيز تراكم رؤوس الأموال والنمو والتغيير الهيكلي. وارتفع نصيب الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي طوال السبعينات، بالنسبة لاقتصادات شرق آسيا، ثم توقف عن الارتفاع لمجرد فترة وجيزة خلال أزمة الديون. واقتربت هذه العملية بتحسين ملحوظ ومتواصل للإنتاجية عبر نطاق واسع من القطاعات الصناعية، مما ضيق الفجوة في معظم الحالات مع البلدان الرائدة في مجال التكنولوجيا.

كما اقترنت بهذه العملية تغييرات هيكلية تحولت خلالها مجموعة صغيرة من "رجال الصناعة الناضجين" نحو نمط إنمائي يتزايد فيه الاعتماد على التكنولوجيا والخدمات، لفسح المجال أمام البلدان المجاورة لاستخدام مواردها الطبيعية واحتياطياتها من العمالة بما يدعم سرعة التصنيع.

١٢- وقال مع ذلك، إن عدداً من الاقتصادات الآسيوية قد واجه أيضاً تحديات هائلة، منها حالات من عجز المالية العامة، والديون الحكومية، وكثرة الاعتماد على الصادرات، وعدم إكمال الإصلاحات في القطاع المالي وقطاع الشركات، والضعف الشديد في الأداء الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل، وعدم استقرار أسعار الصرف. كما أن تراكم احتياطيات النقد الأجنبي مكن البلدان من التكيف مع مشكلة تقلب الأسواق المالية بصورة أفضل، وأصبح من المهم الآن ضمان إعادة التوازن بسلاسة ونظام إلى الاختلالات العالمية لتجنب أي إرباك للنمو الاقتصادي العالمي. ولكي تتسنى عودة جولة الدوحة إلى مسارها، لا بد من إيلاء اهتمام جاد لمصالح البلدان النامية، لا سيما في مجال الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من بذل جهود منتظمة لتحقيق المزيد من التماسك بين نظام التجارة العالمية والنظام المالي الدولي.

١٣- وقال ممثل زيمبابوي، متكلماً باسم المجموعة الأفريقية، إن التباطؤ الذي حدث مؤخراً في نمو الإنتاج على النطاق العالمي كانت له آثار سيئة على الأداء الاقتصادي في أفريقيا. ونظراً لأن آفاق النمو على المدى المتوسط في أفريقيا توحى بعدم الخروج من اتجاهات النمو الأخيرة، فمن المستحيل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الموضوعة للمنطقة. ويستلزم تحسين آفاق النمو أمام أفريقيا مواصلة اتباع السياسات المواتية للنمو في القارة، أو اعتماد هذه السياسات، ولكنه يستدعي على الأخص انتعاشاً متيناً للاقتصاد العالمي، يكون داعماً للنمو في أفريقيا. وأعرب عن ترحيبه الشديد بالمبادرة التي اتخذتها المملكة المتحدة وأيدتها فرنسا فيما يتعلق بالمرافق المالية الدولية، وعن أمله في أن تتبعها إجراءات عملية. فقد عانت بلدان عديدة من عبء الديون، بل إن بعض البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال في موقف لا يتيح لها الاستمرار في سداد ديونها. وينبغي النهوض بالمبادرة المتعلقة بإعادة هيكلة ديون البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي لا تقع ضمن فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٤- وأضاف أن التحليل الذي أجرته أمانة الأونكتاد بين أن المشاكل في أفريقيا تتسم بأنها طويلة الأجل. فبعد عقد الثمانينات، لم تأت التسعينات إلا بانتعاش ضعيف يعبر، في معظمه، عن وجود قيود خارجية صارمة. فانخفاض أسعار السلع الأساسية، وعدم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وأحياناً انخفاضها، وانعدام تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في معظم الاقتصادات الأفريقية، أمور تسببت في تقليص تكوين رأس المال الإجمالي وإضعاف الصلة بين الاستثمار ونمو الإنتاج في التسعينات مقارنةً بالسبعينات. وحتى التنفيذ الصارم لسياسات التكيف والإصلاحات الاقتصادية أخفق في إقامة عملية دينامية لتراكم رؤوس الأموال والنمو. ولا غنى عن إقامة قاعدة صناعية واسعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب ما يمكن أن تتيحه هذه القاعدة من إنتاجية ضخمة ونمو

للإيرادات، ولكن كلا من العمالة في مجال التصنيع كحصة من إجمالي العمالة، والإنتاج الصناعي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، قد شهد هبوطاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مدى السنوات العشرين الماضية. وربما كان "تخفيض التصنيع" هذا تعبيراً عن الرغبة في العودة إلى الميزة النسبية التي تتمتع بها غالبية الاقتصادات الأفريقية في القطاعات المعتمدة على الموارد، عقب تحولها من سياسات إحلال الواردات إلى الاستراتيجيات الإنمائية الأكثر توجهها نحو الخارج. غير أن هذا الاتجاه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم يكن نتاجاً طبيعياً لنمو تفاضلي للإنتاجية في سياق توسع اقتصادي متواصل، ولكنه تزامن مع تباطؤ واسع النطاق في نمو الإنتاج. ويعني هذا أن التوجه الجديد للسياسات لم يساعد على إيجاد بيئة اقتصادية كلية مواتية لتشجيع المستثمرين والشركات على دعم إرساء الطاقة الإنتاجية أو توسيع نطاقها، وزيادة الإنتاجية. وهكذا، تحتاج استراتيجيات التنمية إلى إعادة نظر. ويجب أن تكون استراتيجيات الحد من الفقر قائمة على نطاق أوسع من سياسات تجارية واستثمارية يزيد طابعها الاستراتيجي ونشاطها عما كانا عليه في الماضي. ويجب أن تكون هذه الاستراتيجيات أكثر توجهها نحو النمو وأن تضع في اعتبارها واقع الاقتصادات الأفريقية فضلاً عن البيئة الدولية.

١٥- وقال إن فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد مؤخراً في كانكون لتناول قضايا ذات أهمية حيوية للبلدان النامية كان مصدراً كبيراً للقلق في أفريقيا. وقد حان الوقت الآن لكي تقوم البلدان المتقدمة بتحرير نظمها التجارية. فقد بلغت خيبة الأمل مبلغها حين تعذر التوصل إلى اتفاق في كانكون بشأن إلغاء الدعم المالي الزراعي في البلدان المتقدمة. وأعرب عن ترحيبه بالمبادرات الخاصة مثل "قانون الولايات المتحدة للنمو والفرص المتاحة في أفريقيا"، ومبادرة "كل شيء إلا السلاح" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، ولكن ينبغي ألا تعيق هذه المبادرات إبرام اتفاقات أشمل موجهة نحو التنمية المستدامة، في إطار منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف.

١٦- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إن الصراعات التي دارت مؤخراً في الشرق الأوسط، وانتكاس الاقتصاد العالمي، وانحيار عملية التفاوض التجاري في كانكون، أمور تسببت في سوء التوقعات الخاصة باستقرار التنمية الاقتصادية. ويوجد الآن شكوك جادة في إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أن غالبية البلدان النامية تواجه العديد من العقبات أمام تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، فإنها تعاني من عدم كفاية فرص التنفيذ إلى أسواق رأس المال الدولية. ولن يكتب الدوام للنمو بدون توفير المستويات الكافية من الاستثمارات، ولكن لا يمكن تحقيق هذه المستويات إلا بالنفاذ الكافي إلى الأسواق المالية العالمية. والتجارب التي خاضتها بلدان نامية عديدة حاولت دون جدوى أن تزيد من تراكم رؤوس الأموال، وأن تحقق النمو بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تقلل الاستثمارات العامة وتخفف التدخل الحكومي، تبين أن فرض مجموعة واحدة من السياسات السابقة التحديد على جميع البلدان النامية ليس أمراً مناسباً. وينبغي صياغة استراتيجية إنمائية جديدة تأخذ في الحسبان الهياكل الخاصة بكل بلد وقدرته على إجراء التغيير الاجتماعي والاقتصادي. وقد أصبح الآن التسليم بالحاجة إلى إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية واسع النطاق، حتى داخل المؤسسات المسؤولة عن الاستراتيجية

السابقة. والأونكتاد هي أفضل محفل لتناول هذه القضايا والبحث عن طرق أفضل لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وإيجاد توافق في الآراء بشأن التنمية العالمية.

١٧- وقال ممثل النرويج إن التنمية تتطلب شراكة عالمية وتقاسما للمسؤوليات، والنرويج تعرب عن أسفها للنتيجة السلبية التي انتهت إليها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون. وينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يبدؤوا بأسلوب بناء في البحث عن حلول للمشاكل العالقة، بغية التقدم نحو اختتام المفاوضات بنجاح في الوقت المناسب. وليست العودة إلى الحمائية والإجراءات الانفرادية بسبيل إلى التقدم. غير أن المضي في تحرير التجارة سيبلغ أعلى درجات الفعالية إذا ما اقترن بسياسات تكفل الضمان الاجتماعي، والحد من الفقر، والالتزام بالمسؤولية البيئية، والسلام، والأمن، وسيادة القانون. وينبغي زيادة فرص نفاذ المنتجات الوافدة من البلدان النامية إلى الأسواق زيادة كبيرة. ومن البديهي أن البلدان الصناعية هي أهم الأسواق، ولكن يمكن للبلدان النامية أن تقدم أيضا إسهامات كبيرة في تنميتها الاقتصادية بزيادة فرص نفاذ كل منها إلى أسواق البلدان الأخرى. وللمساعدة الإنمائية الرسمية أهمية حيوية للعديد من البلدان النامية. وينبغي لجميع البلدان المتقدمة أن تلتزم بالهدف المتفق عليه بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وإذا كانت الأمم المتحدة تود النجاح في تنفيذ خطط العمل العالمية الشاملة والأهداف الإنمائية للألفية المحدد لتنفيذها إطار زمني، فعليها أن تتبع نهجا ذا طابع جماعي وتنسيقي أكبر وأن تطبق أساليب عمل أفضل من ذي قبل. ويجب أن يكون الهدف الأسمى من ذلك هو الإسهام في التنمية الوطنية بكفالة إدماج أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. والنرويج تؤيد بشدة الهدف المتمثل في كفالة مباشرة الأونكتاد لأعمالها في ظل إطار موحد وتعاوني ومتناسك، بوصفها عضوا في أسرة الأمم المتحدة، يحرز نتائج على الصعيد القطري.

١٨- وقال ممثل إندونيسيا إن إحلال الواردات وتنفيذ استراتيجيات التنمية الموجهة نحو الخارج عجزا عن التصدي للمشاكل الأساسية التي تعترض التنمية، مثل الحد من الفقر والبطالة والنمو المستدام. وتزايد التطلعات إلى أن يصبح النظام التجاري المتعدد الأطراف محرك الانتعاش والتنمية. غير أنه لا يمكن التكهن بأن تحرير التجارة يستطيع وحده أن يعطي دفعة قوية للتنمية الاقتصادية والرفاه. وقد كان فشل مؤتمر كانكون الوزاري فرصة لكي يقوم المجتمع الدولي بتجديد جهوده الرامية إلى خلق بيئة تمكينية أفضل للنمو والتنمية. وقد حان الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي بتعزيز البعد الإنمائي لإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية إدارة رشيدة، وهو البعد الذي تفتقر إليه إلى الآن. وينبغي للبلدان الصناعية الكبرى أن تساعد البلدان النامية بنشاط أكبر فيما تبذله من جهود للتعجيل بوتيرة التصنيع والتقدم التكنولوجي، ولتعزيز الهياكل الأساسية العامة. وينبغي للمنظمات الدولية المختصة، بما فيها الأونكتاد، أن توجه خبراتها نحو مساعدة البلدان النامية في صياغة وتطبيق سياسات إنمائية تتناسب مع ثرواتها وظروفها الخاصة. ويتمثل التحدي الآن في إعطاء دفعة جديدة للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وهناك حاجة عاجلة إلى نهج متفتح ومتسامح وعملي تجاه تحديات التنمية، من أجل وضع السياسات الاقتصادية مرة أخرى في خدمة العدالة الاجتماعية والاستقرار.

١٩- وقال ممثل الجزائر إن الصعوبات التي واجهها اقتصاد الولايات المتحدة مؤخراً كان لها تأثير سلبي على معظم البلدان. وقد تفاقمت بشكل كبير إمكانيات البلدان النامية، ولا سيما أكثرها ضعفاً. وصاحب الأداء الاقتصادي البطيء تردّي الأوضاع الاجتماعية والإنسانية. ولئن كانت هذه الحالة تُعزى جزئياً إلى الهياكل الاقتصادية المشوّشة، فإنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام دون مستوى كاف من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ويشكل انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في سنة ٢٠٠٢ مصدراً للقلق. ولم تنجح غالبية البلدان الأفريقية في رفع مستوى تكوين رأس المال، ودعم التقدم التكنولوجي والتعجيل بالتغيير الهيكلي من أجل أنشطة أكثر دينامية. وما زالت إيراداتها من الصادرات تعتمد على السلع الأساسية التي زاد انخفاض أسعارها على مدى السنوات القليلة الماضية. وحتى في إطار أكثر السيناريوهات تفاؤلاً لنمو الاقتصاد العالمي، أصبح من المتعذر جداً في الوقت الراهن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أوضح فشل مؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانون الصعوبة التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي في مراعاة شواغل البلدان النامية على نحو أفضل. ويمكن للاتجاهات الأحادية الطرف أن تحطم الإطار المؤسسي الوحيد الذي يمكن للبلدان النامية في ظلّه أن تحمي مصالحها الاقتصادية والتجارية. ولا تملك البلدان النامية الوسائل التي تمكنها من التكيف مع عدم الاستقرار المتزايد وستكون هي أول من يلحق به الضرر بسبب الممارسات التجارية الأحادية الطرف. ويتطلب التحدي العالمي للتنمية الاقتصادية نهجاً سياسياً عالمياً. وللأسف، فاقمت العولة من الفقر وزادت من حالات التفاوت العالمية وأصبحت بالتالي مصدراً لتوترات تعرض للخطر السلام والاستقرار في العالم.

٢٠- وقال ممثل أثيوبيا إن الانخفاض في النمو العالمي في عام ٢٠٠٢ أثر على جميع مناطق العالم تقريباً، وإن يكن بدرجات متفاوتة. وقد أدى النمو المذهل للاقتصادات في شرق آسيا على مدى العقود الأربع الماضية إلى جعلها سهلة التكيف نسبياً مع حالات الركود هذه. وعلى العكس من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حافظت هذه الاقتصادات على مستويات مرتفعة من الاستثمار في التسعينات. وأثبتت تجربتها أن جودة الاستثمار لها أهميتها، وأن الاستثمار العام يمكن أن يولد تراكم رأس المال، ونمو الإنتاجية، والتغيير الهيكلي. وفي أفريقيا، كان النمو في ٢٠٠٢ مرة أخرى أقل من نسبة ٧ في المائة المطلوبة لتحقيق الهدف المتمثل في خفض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وكان وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعدم الاستقرار السياسي والتزاعات المسلحة من الأسباب الرئيسية في أزمة التنمية في أفريقيا. ولم تنجح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تأمين إمكانية تحمل عبء الديون على المدى الطويل، وما زالت خدمة الديون تتنافس على الموارد الشحيحة. وانخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضاً كبيراً منذ الثمانينات، وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر صغيرة الحجم بالأرقام المطلقة وتركزت في القليل من البلدان وفي القليل من الأنشطة الاقتصادية. وانخفضت حصة أفريقيا في التجارة العالمية انخفاضاً شديداً في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٢. وكانت صادرات هذه المنطقة مركزة على عدد قليل من السلع الأساسية، التي عانت من انخفاض عالمي في الأسعار. وتقع مسؤولية معالجة مشاكل هذه القارة بصورة رئيسية على الأفريقيين أنفسهم. وتشتمل العناصر الأساسية لقلب هذا الوضع على

الإدارة الاقتصادية السليمة، وتحسين الحكم الرشيد، وخفض نسبة الفقر، وعلى شراكة تستند إلى المساءلة المتبادلة. ولكن أفريقيا اعتمدت أيضاً على التدابير الدولية لزيادة التدفقات المالية في المنطقة وعلى المساعدة التقنية لبناء القدرات. وفيما يتعلق بتعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق، ينبغي للمجلس أن يعتمد توصيات اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية (TD/B/50/11) وإحالتها إلى دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين للنظر فيها.

٢١- وشدد ممثل نيكاراغوا على أهمية التماسك بين العمليات الدولية والمفاوضات من ناحية، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من ناحية أخرى. وأدى انفتاح الاقتصادات في معظم بلدان أمريكا اللاتينية على مدى العقد الأخير إلى زيادة الترابط، وهناك أيضاً عدد غفير من الاتفاقات التجارية قيد التفاوض في هذه المنطقة. ومع ذلك، لا بد أن ترافق جهود التحرير هذه، تدابير ترمي إلى التعويض عن التأثير السلبي الذي يمكن أن يحدثه التحرير في البلدان النامية الفقيرة. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تقدم المساعدة بطرق شتى لسد الفجوة المالية في البلدان النامية، وخاصة بزيادة الجهود الرامية إلى الوصول إلى هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واستهلت نيكاراغوا في الآونة الأخيرة خططها الإنمائية الوطنية التي تتضمن استراتيجية إنمائية تستند إلى إمكانات البلد واحتياجاته. ولكن ما زالت تنميتها مقيدة بسبب ارتفاع مستوى الدين الخارجي العام، الذي يمثل أيضاً مشكلة للكثير من البلدان النامية الأخرى، ومن أجل حل هذه المشكلة، من الضروري اتخاذ تدابير جديدة تمكن البلدان من الوفاء بشروط تخفيف عبء الدين ويعتبر فشل المفاوضات التجارية في مؤتمر كانكون الوزاري سبباً آخر للقلق. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة لمنتجاتها الهامة من الناحية الاستراتيجية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية تعتبر أموراً حاسمة. وبالتالي، من الضروري التعجيل بعقد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد بينت المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخراً في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ أهمية معالجة مسألة الترابط في سياق جدول الأعمال الاقتصادي الدولي للتنمية المستدامة.

٢٢- وقال ممثل كوبا إن العولمة هي نتاج الليبرالية الجديدة التي أسهمت في زيادة الفقر والتخلف المستمر في بلدان كثيرة من العالم، وفوائدها الاقتصادية تتركز في قلة من البلدان، على حساب بلدان نامية عديدة. ويعزى ذلك إلى الانقسام بين تحرير التجارة الذي يهدف إلى تشجيع التنمية من جهة، والسياسات التمييزية التي تؤثر على العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من جهة أخرى. ويعكس تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣ هذه الأوضاع بصورة ملائمة. وانخفضت مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية منذ ١٩٨٠. وثلاثا التجارة العالمية تقريباً مُركز في البلدان الغربية، بينما كانت حصة أمريكا اللاتينية وأفريقيا حصةً دنياً. وقد تسبب هبوط أسعار الكثير من السلع الأساسية في خفض الدخل القومي في العديد من البلدان النامية، ويوحى كل ذلك بأن التجارة الحرة ليست كافية لتقارب الدخل بين العالم المتقدم والعالم النامي. وبناء على ذلك، ثمة حاجة إلى نقل الموارد إلى البلدان النامية، والقضاء على التمييز في التجارة، وتحسين القدرات التصديرية للبلدان النامية.

٢٣- وقال ممثل الصين إن عدداً من حالات عدم التيقن وتأثير الحرب في العراق ووباء متلازمة التنفسية الحادة الوخيمة سارز (SARS) أدت إلى تعكير آفاق الاقتصاد العالمي. ولم تتطور التجارة العالمية إلا ببطء، وتوجد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في طريق مسدود. وقد أبرز فشل مؤتمر كانكون الاختلالات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والتي أسهمت في توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتعاني بلدان نامية كثيرة من عجز في الموارد المالية وتدهور في البيئة التجارية. ومن الضروري تحسين إدارة الاقتصاد العالمي ومواصلة تطوير التكنولوجيات والصناعات الجديدة بغية توزيع الفوائد المتأتية من النمو والعملة بطريقة متوازنة. ولا يمكن للنمو أن يستمر دون تحقيق مستوى كاف من تراكم رأس المال، ولكن التصدي للتحديات الإنمائية يتوقف أيضاً على تهيئة بيئة خارجية مواتية. وينبغي، عند وضع قواعد اقتصادية وتجارية دولية، أن تولى الأولوية لمصالح البلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً أفضل لتنسيق السياسات الإنمائية، وتيسير التمويل الإنمائي وتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية، وتحسين قدرتها على تعزيز تراكم رأس المال وتحقيق التغيير الهيكلي، وإنشاء آليات لحماية نفسها من تأثير الأسواق الدولية المتقلبة. وينبغي للبلدان النامية نفسها أن تشرع بنشاط في إجراء إصلاحات موجهة نحو السوق، ووضع سياسات تفعيلية نقدية ومالية وصناعية، وأن تفتح تدريجياً على الاقتصاد العالمي، وأن تخفض من اعتمادها على السلع الأساسية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدوره الإيجابي في تشجيع توافق الآراء بين الشمال والجنوب وفي تعزيز التعاون الدولي.

٢٤- وقال ممثل الهند إن تراكم رأس المال والاستثمار الإنتاجي أمران ضروريان لتحقيق النمو والتخفيف من حدة الفقر، ومن أجل حشد رؤوس الأموال، يتعين على البلدان النامية أن تزيد من حجم صادراتها إلى البلدان المتقدمة زيادة كبيرة. وأدت الدعوة إلى التجارة الحرة وإقامة الحواجز التجارية في البلدان المتقدمة إلى نوع من الصلافة في البلدان النامية، التي لم تكن فائدة كبيرة من جولة أوروغواي. ويجب أن تضمن مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وتثبيت أسعار صادراتها، وإتاحة حيز سياسي أكبر لتطوير الصناعات المحلية. ولا تملك بلدان نامية كثيرة القدرة الإدارية اللازمة لتأمين قدر كاف من المنافسة. هذا وإن انعدام الضوابط لا يؤمن بالضرورة فعالية السوق، كما يجب أن تكون نتائج التحرير مقبولة على المستوى الاجتماعي. ذلك أنه يمكن لتحرير التجارة مع وجود أوجه قصور في الأسواق أن يؤدي تماماً إلى جعل الجميع أسوأ حالاً، والخصخصة ليست دواءً لجميع الأمراض، وعدم تدخل الحكومات لا يضمن الاستقرار الاقتصادي. ومن أجل إعطاء عبارة "مجتمع عالمي" معنىً حقيقياً، يلزم اتخاذ نهج متكامل لإزاء الإدارة الاقتصادية العالمية، ووضع برامج عملية وممولة تمويلياً كافياً لحماية أعضائه الأقل حظاً من تأثير الصدمات الخارجية وتضييق الفجوة المتسعة التي تفصلهم عن أعضائه الأحسن حالاً. وينبغي للأونكتاد، لما يضطلع به من دور فريد ومسؤولية في مجال التجارة والتنمية، أن يواصل تذكير المجتمع الدولي بأنه يجب على النظام الاقتصادي الدولي، أن يكفل توزيع مكاسب الرفاه على الجميع.

٢٥- وقال ممثل الولايات المتحدة إن ليس بوسع كل فرد أن يوافق على التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣. والأداء الضعيف لبعض البلدان في أمريكا اللاتينية يتعارض مع الحالة في شرق آسيا، التي انطلقت اقتصاداتها إلى أمام. كذلك كان أداء أوروبا الشرقية جيداً، وحتى أفريقيا ابتعدت نسبياً عن الانكماش العالمي. ولم يكن توافق الآراء في واشنطن خطأ في حد ذاته، ولكنه لم يكن كاملاً. وهو يركز على الانضباط المالي والإنفاق العام والإصلاح الضريبي، وأسعار الفائدة التي تحددها السوق، وأسعار الصرف التنافسية، وتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وخصخصة المشاريع العامة، وإلغاء الضوابط التنظيمية، وحماية حقوق الملكية. وهو عبارة عن جدول أعمال يركز على الإدارة المالية العامة السليمة وإنشاء أسواق عاملة. ومع مرور الزمن، أصبح واضحاً أن المطلوب هو بناء نمو قوي ومتماسك ومنصف ومستدام يتطلب أيضاً حكماً رشيداً، وشفافية وتطوير مؤسسي واسع النطاق، وأسعار صرف مرنة، وسياسات مالية لمواجهة الركود لجعل الاقتصادات أكثر قدرة على مقاومة الأزمات. كذلك تحتاج البلدان النامية إلى قدر من الحرية السياسية لتتمكن من التفاعل عندما تكون البيئة الاقتصادية الدولية غير مواتية. وبغية الإبقاء على توافق اجتماعي وسياسي في الآراء يؤيد الإصلاح، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لتوزيع الدخل، والبرامج الاجتماعية، وإصلاح الأراضي، والتعليم والجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي للمشاريع غير النظامية. وبالرغم من أن أزمة أمريكا اللاتينية أثبتت أن توافق الآراء في واشنطن لا يمثل كل شيء، فإن أي بلد يحاول التثبيت والتحرير والنمو في الاقتصاد العالمي الحالي يجب أن يولي اهتماماً لمبادئه. ولكن هناك المزيد الذي ينبغي فعله، أكثر مما كان يُعتقد في بداية التسعينات، لضمان أن تكون مزايا الإصلاح ثابتة وواسعة الانتشار.

٢٦- وقال ممثل جمهورية كوريا إن الاقتصاد العالمي يواجه فجوة انكماشية آخذة في الاتساع. وحتى الآن، لا يزال الانتعاش من التباطؤ منذ ٢٠٠١، ضعيفاً، وما زالت هناك مخاطر هبوط جديدة. وتتفاوت القدرة على التصدي للتقلب المتزايد في الاقتصاد العالمي تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان النامية، ويتزايد عدم اليقين بشأن ما إذا كان سيتم بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وكان الأونكتاد الحادي عشر مناسبة هامة لاستكشاف سبل أفضل لمعالجة تحديات التنمية. ومضى يقول إن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣ أشار إلى بلده كنموذج للتصنيع الناجح. وفي حين أن التصنيع الكثيف القائم على التصدير، الذي شرعت فيه القيادة الحكومية القوية، كان في الأساس القوة الدافعة وراء التنمية السريعة للبلد، فإن الأزمة المالية في ١٩٩٧، كشفت أيضاً عن بعض نواحي الضعف. وتم الاضطلاع بإصلاحات هيكلية من أجل التغلب على الأزمة بسرعة والتحرك في اتجاه التنمية بصورة أكبر. وتم حفز الطلب المحلي بتخفيض أسعار الفائدة، وبخفض كبير في الإنفاق العام وخفض الضرائب. وأعطيت الأولوية لإنعاش الاستثمار، ورفع مستوى التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية. وسيتم إنشاء نظام سوقي متقدم للشركات كي تستثمر وتعمل في بيئة تتسم بالشفافية. وجمهورية كوريا ملتزمة بإنجاح عمل جولة الدوحة للمفاوضات المتعددة الأطراف، الذي ينبغي أن يهدف إلى تحقيق التوازن الصحيح بين المصالح المختلفة للبلدان

النامية والبلدان المتقدمة. ويشكل نجاح هذه المفاوضات عاملاً رئيسياً في إنعاش الزخم في الاقتصاد العالمي الذي يعاني من الركود، وسد الفجوة في التنمية العالمية. ونظراً لأن اجتماع كانكون الوزاري انتهى دون تحقيق نتائج كبيرة، أصبح من الملح الآن إعادة عملية المفاوضات التجارية إلى مسارها الصحيح.

٢٧- وقال ممثل **بنغلاديش** إنه بينما كانت بلداناً كثيرة تقيد انفتاح اقتصاداتها في الماضي، ففي السنوات الأخيرة أصبحت التوجهات الرئيسية في وضع السياسات هي الخصخصة والتحرير والحد من تدخل الدولة. وضيق القواعد المتعددة الأطراف إلى حد كبير من الحيز السياسي المتاح للحكومات. ويعتمد العديد من البلدان النامية بصورة متزايدة على رأس المال الأجنبي، لا سيما في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتوقع منه أيضاً أن يعزز اكتساب الخبرة الإدارية والتكنولوجيا والاندماج في الاقتصاد العالمي. هذا وإن التحرير السريع للتجارة، الذي يتم الاضطلاع به في كثير من الأحيان كجزء من برامج التكيف الهيكلي، لم يسفر عن النتائج المرجوة في جميع الحالات، ولا تزال هنالك أوجه ضعف هيكلية قائمة في عدد من البلدان، حسب ما أبرزه تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣. وبدون إطار تنظيمي ملائم وفعال، يمكن أن يكون التحرير المالي ضاراً في أسواق رؤوس الأموال الوطنية المتخلفة. وفي غياب اتفاقات دولية لضمان قدر أكبر من الاستقرار المالي، من المهم أن تحتفظ البلدان النامية باستقلال ذاتي في مجال السياسات العامة للحد من تعرضها لتقلب أسواق رأس المال الدولية. ويتطلب النمو المستدام مستوى ملائم من الاستثمار، ويعتمد إنشاء قطاعات صناعية قابلة للاستمرار في البلدان النامية بشكل حاسم على توفير شروط أنسب لدخول منتجاتها التصديرية إلى الأسواق العالمية. وبإمكان العولة التعجيل بالنمو، وخلق وظائف ورفع الدخل، ولكن حتى الآن كان ما كسبته البلدان النامية من التجارة أقل مما كسبته البلدان الصناعية، ويعزى هذا جزئياً إلى هبوط أسعار السلع الأساسية والتخصص في مجالات الإنتاج الصناعي ذات القيمة المضافة المحلية المنخفضة. ويجب أن تكون سياسات التجارة والاقتصاد الكلي الملائمة على المستوى الوطني، مصحوبة بسياسات متماسكة وتكميلية على الصعيد الدولي.

٢٨- وقال ممثل **بيلاروس** إنه بات واضحاً، بعد اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري غير الناجح في كانكون، أن الحل للتناقضات القائمة في التجارة العالمية لن يكون ممكناً إلا في إطار نظام تجاري منفتح وغير منحاز ويمكن التنبؤ به. وفي استطاعة الأونكتاد أن يقدم إسهاماً هاماً في العملية الرامية إلى إنشاء مثل هذا النظام. ويشكل البطء الكبير في النمو، بصورة أساسية في البلدان المتقدمة، سبباً آخر للقلق. والحاجة تدعو ليس إلى تحليل متعمق لأسباب هذه الأزمة فحسب وإنما أيضاً إلى إجراءات صارمة من جانب حكومات البلدان المتقدمة لحفز النمو. وينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بتدابير محددة تدعم البلدان النامية، وبصورة خاصة أقل البلدان نمواً. وبالرغم من الحالة الاقتصادية العالمية الصعبة، تمكنت بيلاروس من تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يبلغ حوالي ٥ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية، كذلك زاد كل من الإنتاج الصناعي واستثمار رأس المال بشكل مرضٍ في النصف الأول من سنة ٢٠٠٣. وقد استحدثت البلد مفهوماً للاقتصاد السوقي ذي الوجهة

الاجتماعية، يكفل المبادرات والملكية الخاصة. ودخل في مجموعة البلدان ذات معدل التنمية البشرية المرتفع. وللأونكتاد دور هام في مساعدة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على اندماجها على نحو ناجح في الاقتصاد العالمي.

٢٩- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تمكنت، أثناء السنوات الثلاث الماضية من الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبياً. وفي البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، حيث الصادرات موجهة إلى حد كبير نحو السوق الروسية، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٦ في المائة، وكانت التطورات في الاتحاد الروسي في ٢٠٠٣ مرة أخرى مواتية إلى حد ما. وسوق الأوراق المالية في الاتحاد الروسي آخذة في النمو بشكل كثيف، ويمكن أن يبلغ تقدير الملاءة الائتمانية الدولية للبلد مستوى الدرجة الاستثمارية الممتازة. ومما يحفز النشاط الاقتصادي المحلي هو أن الحكومة تعطي أولوية لإدماج اقتصادها بالكامل في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويؤيد الاتحاد الروسي ولاية الأونكتاد بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن قضايا التجارة والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة. ويشكل العمل التحليلي الذي تضطلع به الأمانة عنصراً هاماً في المناقشات الدولية المتعلقة بإنشاء آليات أفضل قادرة على التنبؤ بحالات الأزمات وتفاديها أو إدارتها عند حدوثها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يهدف إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي يجعل العولمة مفيدة لجميع البلدان. ويمكن للأونكتاد، بالاستفادة من خبرته في كل من العمل التحليلي والتعاون التقني، أن يسهم في التغلب على الأزمة التي تمر بها المفاوضات المتعددة الأطراف بعد كانكون. وقدمت الأمانة تقييماً عملياً ومتوازناً لعملية العولمة وعواقبها المحتملة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهو ما ينبغي أن يؤدي إلى توصيات عملية بشأن كيفية تجنب الآثار السلبية المحتملة للعولمة أو التغلب عليها.

— — — —